وضعية الأرض خلال عصر نفوذ الأتراك ٢٣٢-٣٣٤هـ/٨٧٤-٩٤٦م

جهاد جمال محمودعلى
معيدة بقسم التاريخ كلية البنات جامعة عين شمس
GehadGamal.Ali@women.asu.edu.eg

د. آمال محمد حسن
أستاذ التاريخ الإسلامى المساعد
كلية البنات -جامعة عين شمس

د. صفى على محمد
مدرس التاريخ الإسلامى
كلية البنات -جامعة عين شمس

الملخص :

تعرضت بلاد العراق فى العصر العباسى الثانى "عصر نفوذ الأتراك" ٢٣٢-٣٣٤هـ/٧٤٧-٩٥٤م إلى كثير من الفتن والحروب الداخلية جرآء سيطرة القادة الأتراك على الأقاليم التى كانت تحت أيديهم، بالإضافة إلى إثارة هؤلاء للفتن والحروب الداخلية مما كان له أثر فى نقص دخل الدولة، وتفاقم الأزمات الاقتصادية التى تعرضت لها البلاد، أدت هذه الأمور جميعها إلى لجوء الدولة إلى أتباع نظام الإقطاع لإرضاء القادة العسكريين وأصحاب النفوذ القوى؛ ومالبث هؤلاء أن تملصوا من دفع الضرائب المفروضة على الأرض، فحرموا الدولة من مورد ضريبى كانت أمواله توجه إلى إصلاح الأراضى، وأدى هذا الأمر إلى عدم سيطرة الخلافة على معظم أقاليم الدولة ما عدا عاصمة الخلافة، وتسبب ذلك فى كساد الإنتاج الزراعى.

الكلمات المفتاحية: الضياع السلطانية- الإقطاع- أراضى الأوقاف- الملكيات الخاصة- المصادرات- الضرائب.

مقدمة:

عاشت الدولة العباسية فى العصر العباسى الثانى "عصر نفوذ الأتراك" مرحلة من أكثر مراحلها سوءًا، فقد تمت الاستعانة بالعنصر التركى المجلوب من إقليم بلاد ما وراء النهر وتركستان فى عهد المأمون والمعتصم فى العصر العباسى الأول، ومالبث أن برز العنصر التركى فى العصر العباسى الثانى، وشهد هذا العصر عدم استقرار الخلفاء طويلًا فى الحكم وعدم امتلاكهم السلطة المطلقة فكانت سلطتهم إسمية فقط، وأصبحت سياسة الدولة العليا رهنًا بمشيئة المتحكمين فى شئون الخلفاء من القادة الأتراك والوزراء، حيث استأثروا بالمناصب الكبرى فى الدولة، وسيطروا على الإدارة والجيش، وبذلك انتقلت سلطة الخليفة تدريجيًا إلى كبار القادة الأتراك، مما زاد من حدة صراعات هؤلاء؛ فتدهورت الأحوال الاقتصادية وشهدت العراق تدميرًا وتخريبًا للمنشآت، إلى جانب المعاناة من الغلاء، فكان ذلك سببًا فى تفاقم الاضطراب والفوضى.

تعرضت الدولة العباسية فى تلك الفترة إلى كثير من الأزمات المالية نتيجة الصراعات والاضطرابات بين القادة الأتراك، الأمر الذى أدى إلى ضعف السلطة المركزية للخلافة، وعدم قدرتها على دفع رواتب الجند، فلجأ الخلفاء إلى اتباع "نظام الإقطاع" لحل هذا الأزمة، وسوف نوضح فى هذا البحث هذا النظام وتطوره، بالإضافة إلى أصناف الأراضى الرئيسية فى تلك الفترة، مع توضيح شروط استغلال الأراضى وما أصابها من تغيير، ثم نعرض الأثار المترتبة على ظهور نظام الإقطاع وأثره فى تراجع الإنتاج الزراعى.

- الإقطاع والأنماط الأخرى الخاصة بالأرض:

اتجه العباسيون - منذ تسلمهم الخلافة - نحو تنظيم مسألة الأرض وخراجها، إذ صادروا أملاك الأمويين، واستولوا على ممتلكات أنصارهم ورجال دولتهم، ثم قاموا بتوزيع هذه الأراضي على الأسرة الحاكمة الجديدة، والمقربين منهم، فلحقت بأصناف الأرض تعديلات كثيرة، ونشأت أشكال من الملكية تختلف في شروطها وحيازتها، وطرق استغلالها عن سابقيها، ويمكن حصرها جميعًا، في الأصناف التالية:

أولًا: الضياع السلطانية:

هي ضياع الخلافة، وقد تعددت أصنافها، ومنها: الضياع المستحدثة التي أضافها الخلفاء إلى أراضيهم بالشراء (عبد الواحد، د.ت، ص٣٣٢)، والضياع المرتجعة التي استردها الخلفاء ممن أقطعوها لهم (فتحي علي،١٩٨٥، ص١٨٠)، والضياع الخاصة التي ملكها الخلفاء أنفسهم، إلى جانب الضياع العباسية التي تخص أفراد العائلة العباسية وأقرباءهم، والضياع الفراتية الواقعة على ضفاف نهر الفرات (أحمد عبد الحليم، ١٩٨٦، ص١١٨).

اتسعت الضياع السلطانية في العصر العباسي الثاني نتيجة عدة إجراءات وعوامل ساعدت على ذلك، منها المصادرات واستمرار نظام الإلجاء وغيرها من العوامل.

تُعد المصادرات أبرز العوامل التي أدت إلى اتساع الضياع السلطانية في العصر العباسي الثاني، بعد أن أصبحت شيئًا مألوفًا ووسيلة مريحة لتسهيل جمع الأموال الخاصة (ابن دحيه، ١٩٤٦، ص١١٢).

صادر الخلفاء العباسيون وزراءهم والموالين لهم ممن تسلطوا ومدوا أيديهم إلى ضياع الناس، وأعادوا هذه الضياع إلى أنفسهم أو الدولة (الصابئ، ١٩٥٨، ص١٣)، ففي عام ٢٣٣ه/٨٤٧م صادر الوزير محمد بن عبد الملك الزيات؛ إبراهيم الصولى، وكان صديقًا له، فأخذ منه ألف ألف وخمسمائة ألف درهم (الطبري، ١٩٦٢، ج٩ ص١٦٠)، وما لبث أن صادر الخليفة المتوكل الوزير محمد بن عبد الملك الزيات، وأخذ منه مائتي ألف دينار، وأمر أبا الوزير أحمد بن خالد بقبض ضياعه وضياع أهل بيته (ابن طباطبا، د.ت، ص٢٣٧)، كما صادر الخليفة المتوكل جماعة من الكُتَّاب مثل الكاتب عمر بن فرج الرُّخَّجي، فكان مقدار ما أخذ منه ومن أخيه محمد بن فرج مائتين وأربعة وسبعين ألف ديناراً وخمسة عشر ألف درهماً سوى القصر والأمتعة والضياع(محمد الخضري، د.ت، ص٢٨٧)، كما غضب المتوكل على سليمان بن إبراهيم بن الجنيد النصراني وأخذ ماله، وغضب أيضًا على أبي الوزير وصادره وأخذ ماله ومال أخيه وكاتبه (ابن الأثير، ١٩٨٧، ج٦ ص٩٨).

زادت المصادرات بعد الخليفة المتوكل على الله، ففي عام ٢٣٧ه/٨٥١م صودرت ضياع القاضي أحمد ابن أبي دواد، وأولاده وإخوته(ابن الأثير، ١٩٨٧، ج٦ ص١١٢)، فأُخذ منه مائة وعشرون ألف دينار(ابن كثير، د.ت، ج١٤ ص٣٤٨- ٣٤٩)، وفي عام ٢٤٠ه/٨٥٤م صودر القاضي يحيى بن أكثم، وقُبض منه ما يقرب من خمسة وسبعين ألف دينار، وأربعة آلاف جريب من أراضٍ بالبصرة(الطبري، ١٩٦٢، ج٩ ص١٩٧، ١٩٨). كما صودر الفضل بن مروان، وقبضت ضياعه وأمواله(اليعقوبي، ١٩٨٠، ج٢ ص٤٨٥)، وفي عام ٢٤٨ه/٨٦٢م ابتاع المستعين من المعتز والمؤيد جميع أملاكهما وضياعهما فبلغت عشرة آلاف ألف دينار(مسكويه، د.ت، ج٤ ص١٤٨)، كما صادر الخليفة المستعين عام ٢٥١ه/٨٦٥م ضياع باغر التركي بما فيها ضياعه بسواد الكوفة(ابن كثير، د.ت، ج١٤ ص٤٨٠)، وكانت ضمانًا لأحد الدهاقين من بارُوسْما(ياقوت الحموي، ١٩٩٢، ج١ ص٣٢٠) ونهر الملك(ياقوت الحموي، ١٩٩٢، ج٥ ص٣٢٤) بألفي دينار (ابن الأثير، ١٩٨٧، ج٦ ص١٦٣).

استمرت المصادرات في عهد الخليفة المعتز، إذ صادر صالح بن وصيف التركي أحد قواد المتوكل ضياع أحمد بن إسرائيل كاتب المعتز وأملاكه، وضياع الحسن بن مخلد كاتب قبيحة أم المعتز، وفي عام ٢٥٥ه/ ٨٦٨م صادر ضياع أبي نوح عيسى بن إبراهيم(الطبري، ١٩٦٢، ج٩ ص٥٠٥)، بل وصل الأمر بصالح بن وصيف إلى مصادرة قبيحة والدة المعتز، ثم مصادرة خواص الخليفة المعتز وتعذيبهم(ابن كثير، د.ت، ج١٥ ص٥٠٩).

صادر الخليفة المهتدي حاشية الخليفة المخلوع المعتز وعذبهم وقبض ضياعهم وأموالهم(حسن خليفة، ١٩١٣، ص١٦٧). وفي خلافة المعتمد بالله أمر قائد الجيش العباسي الأمير أبو أحمد الموفق بحبس الوزير سليمان بن وهب وابنه وكتابه وأمر بقبض ضياعهم(ابن الأثير، ١٩٨٧، ج٦ ص٢٨٤)، فضلًا عن مصادرة الوزير أبي أحمد الموفق ضياعًا للأبي الساج، وأقطعها لمسرور البلخي(ابن الأثير، ١٩٨٧، ج٦ ص٢٦٢).

لم تتوقف المصادرات في عهد الخليفة المعتضد بالله، إذ صادر عام ٢٧٩ه/ ٨٩٢م جميع الأراضي التي قامت عليها دور العامة ودكاكينهم في باب الشماسية شمال بغداد وضمها إلى أملاكه الخاصة(ابن كثير، د.ت، ج١٤ ص٧٠٠)، وفي عام ٢٨٢ه/ ٨٩٥م قبض أموال بكتمر بن طاشتمر أمير الموصل وضياعه (ابن الأثير، ١٩٨٧، ج٦ ص٣٨١)، وبعد مقتل بدر المعتضدي عام ٢٨٩ه/٩٠١م تسلم الخليفة المعتضد ضياعه ومستغلاته ودوره وجميع ماله مما يشير إلى استمرار المصادرات(الطبري، ١٩٦٢، ج١٠ ص٩٢).

بلغت المصادرات ذروتها في فترة إمرة الأمراء، وكان معظمها لأسباب اقتصادية(السامرائي، ١٩٧١، ص٢٨٨)، إلى جانب زيادة الطمع في أصحاب الثروات.

تكررت مصادرة أصحاب الثروات طوال عصر الخليفة المقتدر بالله ٢٩٥- ٣٢٠ه/ ٩٠٧- ٩٣٢م واستمرت حتى دخول البويهيين بغداد، ففي سنة ٢٩٦هـ/٩٠٨م صادر الخليفة المقتدر بالله القاضي أبا عمر بمائة ألف دينار(مسكويه، د.ت، ج٥ ص١٠)، كما صادر في السنة نفسها ابن الجصاص الجوهري أحد كبار التجار في بغداد بألفي ألف دينار، ولم يُبق له من ماله سوى سبعمائة ألف دينار(مسكويه، د.ت، ج٥ ص١٣٦)، ثم قبض على سليمان بن الحسن وصادره بخمسين ألف دينار(الصابئ، ١٩٥٨، ص١٨)، ثم صادر ابن الجصاص الجوهري مرة أخرى وأخذ منه ما يزيد عن ستة آلاف ألف دينار عام ٣٠٢ه/٩١٤م(القرطبي، د.ت، ص٤٨)، ثم صادر فاطمة القهرمانة فكان جملة ما صودر منها مائتي ألف دينار(ابن كثير، د.ت، ج١٤ ص٧٧٧)، وفي عام ٣١٩ه/ ٩٣١م صادر أحد التجار بعد ما ظهر عليه من ثراء إثر بيعه لكثير من الضياع(السامرائي، ١٩٨٩، ص٥٤١).

لم يكتف المقتدر بالله بمصادرة أصحاب الثروات في حياتهم، بل امتدت يده إلى ثرواتهم بعد موتهم، فقد أخذ عام ٢٩٨ه/ ٩١٠م من تركة صافي الحُرَمِيُّ ما يزيد عن مائة وعشرين ألف دينار، وكان بعضها من وارد أراضيه(ابن الجوزي، ١٩٩٢، ج١٣ ص١٢٢).

طالت مصادرات الخليفة المقتدر بالله وزراءه، ففي عام ٢٩٩ه/ ٩١١م اختلف المقتدر مع وزيره ابن الفرات فقبض عليه وصادره، وأمر بنهب داره ودور كتابه، وقد قُدر ما أخذه المقتدر من ابن الفرات بألف ألف وستمائة ألف دينار(القرطبي، د.ت، ص٣٩).

زادت مصادرة الخليفة المقتدر بالله لوزرائه ورجال دولته بعد عام ٣٠٦ه/٩١٨م، ففي هذا العام غضب على وزيره ابن الفرات فصادره بعد عزله كما صادر أولاده(الصابئ، ١٩٥٨، ص١٦)، ومن بعده صادر الوزير حامد بن العباس(مسكويه، د.ت، ج٥ ص٤٦) ومساعده علي بن عيسى على ثلاثمائة

ألف دينار بعد عزلهما عام ٣١١ه/٩٢٣م(مسكويه، د.ت، ج٥ ص٦١)، وبعد أن أعاد ابن الفرات إلى الوزارة للمرة الثالثة عزله عنها في عام ٣١٢ه/٩٢٤م، بعد عام من تعيينه وصادره بألفي ألف دينار، كما صادر ابنه المحسن بثلاثة آلاف ألف دينار(ابن كثير، د.ت، ج١٥ ص١٢، ١٣)، وفي عام ٣١٣ه/٩٢٥م عزل الوزير ابن القاسم عبد الله بن محمد بن يحيى ابن خاقان (الذهبى، ١٩٩٦، ج١٤ ص٤٧٤) وصادره فاضطر الوزير لبيع ضياعه بنحو خمسمائة ألف دينار (صفاء حافظ، ١٩٨٦، ص١٦٨). ومن بعده عزل المقتدر بالله الوزير أبى العباس أحمد بن عبيد الله الخصيب (ابن طباطبا، د.ت، ص٢٦٩-٢٧٠) وصادره عام ٣١٥ه/٩٢٧م (عبد المنعم علي، ٢٠٠٠، ص١٣٦).

في عام ٣١٨ه/٩٣٠م عزل الوزير ابن مقله(ابن خلكان، ١٩٧٨، ج٥ ص١١٣- ١١٤) وصادره بمائتي ألف دينار(ابن كثير، د.ت، ج١٥ ص٤٨)، وفي العام التالي عزل الوزير سليمان بن الحسن بن مخلد وصادره(مسكويه، د.ت، ج٥ ص١٠)، وما لبث أن عزل الوزير الحسين بن القاسم وصادره بعدما تبينت خيانته(ابن كثير، د.ت، ج١٥ ص٥٨).

اتسعت المصادرات في عهد الخليفة المقتدر بالله، ولم تعد قاصرة على الخليفة، إذ حرص وزراء المقتدر اللاحقون على مصادرة الوزراء السابقين، ففي عام ٢٩٦ه/ ٩٠٨م صادر الوزير ابن الفرات أثناء وزارته الأولى محمد بن عبدون وعلي بن عيسى(مسكويه، د.ت، ج٥ ص٩)، ولما عيّن المقتدر بالله الوزير محمد بن عبيد الله بن يحيى خاقان في الوزارة خلفًا لابن الفرات في وزارته الأولى صادر الوزير الجديد باقي كتاب ابن الفرات(مسكويه، د.ت، ج٥ ص١٤). وحين عزل المقتدر بالله محمد بن عبيد الله الخاقاني من الوزارة وعين مكانه علي بن عيسى عام ٣٠١ه/ ٩١٣م، صادر الأخير أموال الخاقاني وأموال أبنائه وجميع كتابه بعد أن وجد الخزينة فارغة(مسكويه، د.ت، ج٥ ص١٧)، ولما تولى ابن الفرات الوزارة للمرة الثانية عام ٣٠٤ه/٩١٦م زادت مصادراته لكثير من رجال الدولة، حيث صادر كُتَّاب الوزير الأسبق علي بن عيسى وإخوته وجميع عماله بالسواد والمشرق بألفي ألف دينار(الصابئ، ١٩٥٨، ص١٩-٢٠)، كما صادر إبراهيم أخا علي بن عيسى وأحمد بن محمد بن بسطام صهر حامد بن العباس في وزارة علي بن عيسى على ثلاثمائة ألف دينار(الصابئ، ١٩٥٨، ص٢١)، كما صادر ابن الفرات علي ابن الحسن على أحد عشر ألف دينار(الصابئ، ١٩٥٨، ص٢٠)، ومحمد بن البزوفري بسبعة عشر ألف دينار، وأبا المنذر النعمان بسبعة آلاف دينار(الصابئ، ١٩٥٨، ص٢١). ولما تولى الحسين بن القاسم الوزارة للمقتدر بالله صادر مؤنسًا الخادم بثلاثمائة ألف دينار وقبض على ضياعه وأملاكه وأملاك من معه(ابن كثير، د.ت، ج١٥ ص٥٧).

حرص خلفاء بني العباس ووزراؤهم بعد المقتدر بالله على مصادرة خصومهم الذين عُزلوا من السلطة، فالخليفة القاهر بأمر الله حين تولى الخلافة عام ٣٢٠ه/٩٣٢م شرع في مصادرة أصحاب المقتدر(ابن كثير، د.ت، ج١٥ ص٦٣)، كما صادر أموال أم المقتدر وضياعها وعذبها(ابن كثير، د.ت، ج١٥ ص٦٣)، وصادر أبا العباس أولاد المقتدر الراضي، وهارون، والعباس، وعليًّا، والفضل، وإبراهيم وحبسهم(ابن كثير، د.ت، ج١٥ ص٦٣)، كما منع بني البريدي من أعمالهم(ابن كثير، د.ت، ج١٥ ص٦٣، ٦٤). وكان لهؤلاء ضياعهم المتعددة الموزعة في مناطق مختلفة من أراضي الدولة(مسكويه، د.ت، ج٥ ص١٣٩)، ولما تولى الخليفة الراضي عام ٣٢٢ه/٩٣٣م صادر عيسى طبيب القاهر بمائتي ألف دينار(مسكويه، د.ت، ج٥ ص٨١). أما وزيره ابن رائق فصادر ضياع ابن مقلة وابنه في عام ٣٢٦ه/٩٣٧م(مسكويه، د.ت، ج٥ ص٢١٧، ٢١٨)، ولما سارت الوزارة لابن شيرزاد توسع في المصادرات وقسَّط على العمال والكتاب والتجار وسائر الناس ببغداد مالًا لأرزاق الجند(عبد المنعم علي،

٢٠٠٠، ص١٣٧)، وفي عام ٣٢٧ه/٩٣٨م صادر علي بن خلف على خمسين ألف دينار(مسكويه، د.ت، ج٥ ص٢٢٦)، وحين عُزل ابن شيرزاد من وزارة الراضي قبض على أبو عبد الله أحمد بن علي الكوفي، وصادره على مائة وعشرين ألف دينار(الهمذاني، د.ت، ج١١ ص٣٠٨)، أما الوزير أبو إسحاق القراريطي فصادر ابن سبجلا وسَلفه علي بن يعقوب على مائة وخمسين ألف دينار(مسكويه، د.ت، ج٥ ص٢٤٢)، وصادر البريديون الأعيان عام ٣٣٠ه/٩٤١م(عبد المنعم علي، ٢٠٠٠، ص١٣٧)، وصادر ناصر الدولة العديد من الناس(مسكويه، د.ت، ج٥ ص٣٤٩).

لعبت نساء البلاط العباسي دورًا ملحوظًا في زيادة مصادرات الأموال والضياع الخاصة وضمها إلى الضياع السلطانية في العصر العباسي الثاني، فأم المستعين كانت متصرفة في أمور بيت المال، وكان لا يمنعها شيء تريده، حيث كان يساعدها أتامش التركي، وشاهك الخادم(ابن كثير، د.ت، ج١٤ ص٤٦٩، ٤٧٠)، وبلغ نفوذ أم موسى القهرمانة أن حرص الوزراء على استرضائها، فحين تنكرت للوزير أبي علي الخاقاني خاف أن تسعى لعزله فاسترضاها(مسكويه، د.ت، ج٥ ص١٤)، وحين وقع بينها وبين الوزير علي بن عيسى عام ٣٠٤ه/٩١٦م نفور عزله الخليفة المقتدر بالله(الصابئ، ١٩٥٨، ص١٦٢)، وكذلك كانت أم المقتدر التي بلغ نفوذها في عهد ابنها أنها بمجرد أن تسحب ثقتها من الوزير يصبح عرضة للعزل والمصادرة مثلما حصل لابن الفرات(ضيف الله يحيى الزهراني، ١٩٩٤، ص٢٣)، وقد أدى هذا النفوذ لهن إلى اتساع ضياعهن وجمعهن أموالًا كثيرة.

ساعد استمرار نظام الإلجاء -أيضًا- في العصر العباسي الثاني في اتساع مساحة الضياع السلطانية، حيث تسبب هذا النظام في انتزاع ملكية الأرض من صغار الملاك وضمها إلى الضياع السلطانية(آدم متز،١٩٩٥، ج١ ص١٦٣).

حرص الخلفاء العباسيون في العصر العباسي الثاني على تنظيم أمور الضياع السلطانية، فأنشئوا لها الدواوين منها ديوان الضياع الخاصة وعينوا لها مشرفين لإدارتها(القرطبي، د.ت، ص١١٦)، وأنشأ الخليفة المقتدر ديوان المرتجعة ليشرف على الضياع والمستغلات والأموال التي استرجعها من الناس نتيجة لإفلاس الخزينة(عبد الواحد ذنون، د.ت، ص٣٣٦)، كما أنشأ للضياع المصادرة ديوانًا سُمي بديوان الضياع المقبوضة، وديوانًا للضياع الفراتية(القرطبي، د.ت، ص١١٧)، وأنشأ ديوانًا خاصًا لإدارة أملاك أمه. ومن أشهر مشرفي دواوين الضياع السلطانية الخصيبي الذي عينه الخليفة الراضي عام ٣٢٢ه/٩٣٣م للإشراف على دواوين الضياع الخاصة والمستحدثة والعباسية والفراتية والمقبوضة عن أم موسى ونذير وشفيع اللؤلؤي وضياع المخالفين وضياع البر وضياع أم المقتدر بالله وديواني زمام المشرق والمغرب(مسكويه، د.ت، ج٥ ص١٦٨).

أوكل الخلفاء أمور كل ضيعة أو مجموعة ضياع إلى عامل يضمن خراجها، أو يعطيها بالضمان إلى شخص آخر، وممن ضمنوا ضياع الخلافة إسحاق بن إسماعيل الذي ضمن ضياع الخلافة في واسط وغيرها(الدوري، ١٩٧٤، ص٤٧).

أدرَّت الضياع السلطانية أموالًا كثيرة للخلفاء وذويهم ولبيت المال، إذ زاد خراجها على مليون ونصف المليون في السنة كما بيَّنت ذلك قائمة الوزير علي بن عيسى عام ٣٠٦ه/٩١٨م؛ حيث بلغ خراج الضياع الخاصة في هذه القائمة نحو خمسمائة وستة عشر وربعمائة وسبعة وأربعين دينارًا، وخراج الضياع الفراتية نحو ستمائة وسبعة عشر وستة وثلاثين دينارًا، والضياع العباسية باستثناء ما حول واسط نحو مائة وأربعين ألف وسبعمائة وستين دينارًا، والضياع المستحدثة مائتين وتسعة وثمانين ألف وستة وثلاثين دينارًا(عبد الواحد ذنون، ٢٠٠٥، ص٣٣٨).

اضطربت أمور الضياع السلطانية خلال العصر العباسي الثاني وتقلصت مساحتها خلال فترات الاضطراب التي شهدتها الخلافة قبل وصول البويهيين إلى بغداد، فأثناء ثورة الزنج٢٥٥-٢٧٠ه/٨٦٩-٨٨٣م، وتغلب أمراء الأطراف خلال النصف الثاني من القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، وشغب الجند للحصول على الرواتب، فاضطر الوزير ابن مقلة إلى بيع كثير من ضياع الخليفة المقتدر بالله لدفع رواتب الجند عام ٣١٧ه/٩٢٩م(مسكويه، د.ت،ج٥ ص١١٤)، واستولى على ما تبقى من أملاك أم المقتدر، فبيع كل ذلك وحصل ثمنه في بيت المال(مسكوية، د.ت، ج٥ ص١٤٩)، كذلك باع الوزير ابن مقلة الكثير من الضياع وأملاك السلطان، فبلغت قيمتها ألفي ألف وأربعمائة ألف دينار(مسكويه، د.ت، ج٥ ص١٤٩)، إضافة إلى ما باعه الكلوذاني أيام خلافته من الضياع قبل وصول ابن مقلة إلى العاصمة(مسكوية، د.ت، ج٥ ص١٤٩)، أما الوزيران علي بن عيسى وسليمان بن الحسن بن مخلد فباعا كثيرًا من الضياع السلطانية لسد عجز الميزانية زمن إدارتهما المشتركة في عهد المقتدر، كما باع الوزير الحسين بن القاسم ضياعًا سلطانية بنحو خمسمائة ألف دينار، بالإضافة إلى ما أسلفه على حساب جباية السنة الثانية عام ٣١٩ه/٩٣١م، ويشير مسكويه إلى أن جملة ما بيع من الضياع السلطانية في عهد المقتدر بالله بلغ ثمنه ثلاثة آلاف ألف دينار(مسكويه، د.ت، ج٥ ص١٣٧).

كما أقدم الخليفة القاهر عام ٣٢٠ه/٩٣٢م على بيع العديد من الضياع الخاصة والفراتية والعباسية والمستحدثة والمرتجعة وما يجري مجراها في سائر النواحي(السامرائي، ١٩٧١، ص٢٨٩)، إضافة إلى بيع المستغلات المقبوضة في الحضرة(مسكوية، د.ت، ج٥ ص١٤٠)، ثم أمر ببيع دار المخرم التي كانت للوزير سليمان بن وهب فقطعت وبيعت لجماعة من الناس بمال عظيم(مسكوية، د.ت، ج٥ ص١٤٧، ١٤٨). كما انتهز بعض الوزراء وكبار الموظفين فرصة ضعف الخلفاء واستولوا على الكثير من هذه الضياع، فاستولى وزير الخليفة القاهر بالله سليمان بن وهب على ضياع سلطانية بالبصرة تبلغ غلتها ألف ألف درهم، وبلغ الأمر بالوزير الخصيبي أن استحدث ديوانًا خاصًا يتولى الإشراف على بيع الضياع(مسكويه، د.ت، ج٥ ص١٥٦).

ضاقت مساحات الضياع السلطانية حتى كادت تنتهي مع وصول ابن رائق عام ٣٢٤ه/٩٣٥م إلى منصب أمير الأمراء، إذ تحكم ابن رائق في أمور الخلافة والوزارة، وأمر أن تحمل أموال النواحي إلى خزائن الأمراء، فأمروا فيها ونهوا، وأنفقوها كما يرون، وحددوا نفقات الخليفة كما يريدون، فبطلت بيوت الأموال(مسكويه، د.ت، ج٥ ص١٩٨-١٩٩)، وفي عام ٣٣١ه/٩٤٢م ضيق ناصر الدولة على المتقي بالله في نفقاته، وانتزع ضياعه وضياع والدته(ابن الجوزي، ١٩٩٢، ج١٤ ص٢٦)، ويشير ذلك كله إلى تسلط أمير الأمراء على الضياع السلطانية وحريته المطلقة في التصرف بها.

على الرغم من تسلط أمراء الأمراء ووزرائهم على الضياع السلطانية وبيعها لتخطي ما واجههم من أزمات مالية دون إذن الخليفة أحيانًا، فإنها ظلت موجودة حتى تسلُّط البويهيين على الخلافة(السامرائي، ١٩٨٩، ص٥٣٠).

ثانيًا: الإقطاعات:

هي الأراضي التي يمنحها الخلفاء لمن يستغلها(ابن رجب الحنبلي، ١٩٨٥، ص١١٤)، وكانت نوعين: أحدهما إقطاع التمليك، والآخر إقطاع الاستغلال.

تمثل إقطاع التمليك في الأراضي الموات التي مُنحت لإحيائها، وفي الأرض التي مُنحت بعد أن مات صاحبها عنها دون وريث، ويدخل ضمنه الإقطاعات الخاصة التي منحها الخلفاء مكافأة لبعض الأفراد الذين لهم خدمات خاصة دون أن يكونوا موظفين، كالإقطاعات والضياع الجليلة التي منحها

الخليفة المقتدر بالله للمفلح الأسود(مسكويه، د.ت، ج٥ ص٤٩)، والأراضي التي مُنحت لنساء البلاط العباسي أمثال أم المقتدر، والسيدة قبيحة، والأراضي التي مُنحت لغير هؤلاء من المقربين(ابن الأثير، ١٩٨٧، ج٦ ص٢٠٢).

كان لأصحاب إقطاع التمليك الملكية التامة لأراضيهم بما فيها من حق البيع والتوريث، مقابل إحياء الأرض وشق القنوات، وترميم الجسور الموجودة فيها، واستئجار الفلاحين لاستصلاحها ودفع ضريبة العشر عن الإقطاع للدولة(أبو يوسف، د.ت، ص٢٢٨-٢٣٢)؛ وكان الخلفاء ووزراؤهم يفضلون هذا النوع من الإقطاع نظرًا لما يعود منه من فائدة على الدولة وخزينتها(الصابئ، ١٩٥٨، ص١٦).

تأخر ظهور إقطاع الاستغلال في العراق إلى أوائل القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي، فقد ظهر لأول مرة عام ٣١٧ه/٩٢٩م نتيجة لإفلاس الخزينة في السنوات الأخيرة من حكم الخليفة المقتدر بالله، حيث زاد من إقطاع جماعة من الأمراء الذين قاموا بنصرته، واستمر ذلك في حكم الخلفاء من بعده(بدوي محمد، ١٩٧٣، ص٣٢٤).

منح المقتدر بالله إقطاع الاستغلال عادةً من الصوافي مقابل نسبة من الحاصل أو دفع مبلغ نقدي محدد، ثم تطور الأمر فأصبحت الأرض تعطى بالإيجار أو الضمان أو المزارع(أبو يوسف، د.ت، ص٢٣٠- ٣٢١)، ثم أصبحت الأراضي الخراجية تعطى استغلالًا لرجال الجيش دون مقابل يدفع عنها في عصر تسلط الأمراء؛ لذلك كان هذا الإقطاع لا يورث مطلقًا(الدورى، ١٩٧٤، ص٤٧).

حصل على إقطاع الاستغلال المدنيون والقادة العسكريون، وقد بدأ حصول المدنيين من موظفي الدولة وإداريها على هذا الإقطاع في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي وعرف إقطاعهم بالإقطاع الإداري(أحمد عبد الحليم، ١٩٨٦، ص١١٣).

حصل الوزير على الإقطاع الإداري مع استلامه مقاليد الوزارة، فإن عُزل، صُودر منه وسلم إلى خليفته في الوزارة(عصام الدين عبد الرؤوف، ٢٠٠١، ص١٢١)، وقد أقطع الخليفة المقتدر وزيره ابن الفرات في وزارته الأولى عام ٢٩٦ه/٩٠٨م الضياع التي كان المكتفي أقطعها العباس بن الحسن وكان خراجها ألفًا وخمسمائة دينار(الصابئ، ١٩٥٨، ص١٠).

نال الإقطاع الإداري أيضًا بعضُ ولاة الأقاليم ذوي الشأن والنفوذ ليتساووا بالقادة العسكريين، حيث منح الخليفة المتوكل في بداية عهده إقطاعات لآل طاهر لجعلهم متساوين بالقادة العسكريين(أحمد عبد الحليم، ١٩٨٦، ص١١٣). وكذلك ناله بعض أصحاب النفوذ في الدولة كزيدان القهرمانة التي أشرفت على ديوان المظالم، وأقطعها الوزير علي بن عيسى نظير ذلك ضياعًا بنواحي كسكر ومستغلات البصرة، كما أقطع جماعة من أصحاب السلطان عام ٣٠٤ه/٩١٦م(الصابئ، ١٩٥٨، ص١٥).

كانت هناك أيضًا إقطاعات مدنية منحت للموظفين (بالضمان) بدلًا من رواتبهم(مسكويه، د.ت، ج٥ ص١٦) في أيام الأزمة المالية، خصوصًا مع بداية حكم الخليفة المعتضد بالله، بسبب العجز الذى واجهته في الميزانية، وقد جاءت فكرة الضمان من نصيحة قدمها أبناء الفرات- أبو العباس وأبو الحسن- إلى أبي القاسم عبيد الله بن سليمان بن وهب وزير المعتضد، وكانت الدولة مفلسة حتى قال الوزير: "قد وردنا على دنيا خراب مستغلقة وبيوت مال فارغة وابتداء عقد لخليفة جديد، ولا بد لي في كل يوم من سبعة آلاف دينار"، كما عقد الضمان إلى أحمد بن محمد الطائي الذي شمل الأراضي الخراجية في أعمال سقى الفرات، ودجلة، وحوض واسط، وكسكر، وطساسيج نهر بوق، والسيبين، وكلواذي، ونهر بين، وطريق خراسان، كما عقد الضمان للوزير حامد بن العباس في وزارة ابن الفرات الثالثة بمقدار خمسمائة

ألف دينار وذلك في عام ٣١١ه/٩٢٣م وذلك من أجل توفير النفقات اليومية لمركز الخلافة(الدوري، ١٩٨٨، ص٢٥٨).

في عام ٣١٨ه/٩٣٠م ضمن نصر بن حمدان ديار ربيعة، ونَصِيبِينَ، وسِنْجارَ، والخابورَ، وورأسَ العَينِْ، ومَيَّافارِقِينَ، وأَرزَنَ مقابل مال يحمل للخليفة في كل سنة(ابن كثير، د.ت، ج١٥ ص٤٨، ٥٠)، كذلك عقد الوزير الحسين بن القاسم الضمان إلى ابن رائق، وعقد الضمان لبعض الكتاب ضياعًا جليلة عام ٣١٩ه/٩٣١م(مسكويه، د.ت، ج٥ ص١٢٤)، وفي عام ٣٢١ه/٩٣٣م وضمن علي بن بويه نواحي ماه البصرة(مسكويه، د.ت، ج٥ ص١٥٧)، كما عقد الضمان لعلي بن بويه للأهواز والبصرة على ثمانية عشر ألف ألف درهم في عام ٣٢٢ه/٩٣٣(مسكويه، د.ت، ج٥ ص٢١٥)، وأيضًا ضمان ابني البريدي على أعمالهم(مسكويه، د.ت، ج٥ ص١٤٣)، كما ضمن البريدي أعمال واسط بستمائة ألف دينار عام ٣٢٧ه/٩٣٨م(مسكوية، د.ت، ج٥ ص٢٢٦)، وفي عام ٣٣٠ه/٩٤١م ضمن البقايا بواسط بمائة وسبعين ألف، ثم بستمائة ألف في كل سنة(مسكويه، د.ت، ج٥ ص٢٤٤).

تراوح عقد الضمان بين سنة وأربع سنوات، وأصلح صاحبه الأراضي الزراعية الواقعة في ضمانه، إلى جانب دفع الخراج المتفق عليه(الصابئ، ١٩٥٨، ص١٦)، إذ كان الوزراء هم من يحددون خراج هذه الإقطاعات، بذلك أصبح مجالًا للرشوة والهدايا، حتى يحدد على الأرض خراج منخفضًا، ثم أصبحت هذه الإقطاعات موضع تنافس بين العمال المقربين للوزراء(صفاء حافظ، ١٩٨٦، ص١٤٣)، وأُنشأ لها ديوانًا خاصًا ليديرها سُمي "ديوان إقطاع الوزراء"(القرطبي، د.ت، ص١١٧). كان الضامنون يعينون وكلاء يشرفون على جباية خراج المناطق التي يضمنونها(مسكويه، د.ت، ج٥ ص٢٨٢)، ويقوم الوكلاء بدافع من مصالحهم الشخصية لاستعادة جميع الأموال التي دفعت للدولة من قبل الضامن، والسعي للانتفاع المادي بما يحقق لهم أكبر قدر ممكن من الكسب المتأتي عن عقد الضمان، وكان الوكلاء لهم حق امتياز استخراج الأموال من الناس، وقد أدركوا أن ذلك قد لا يتحقق إلا بتعيين جباة قساة ذوي قدرة على التفنن في ابتداع الوسائل في التعذيب والترهيب(مسكوية، د.ت، ج٥ ص٢٨٢).

توسع العباسيون أيضًا في منح الإقطاعات العسكرية للقادة الأتراك، فأدى هذا التوسع إلى أن الجند الأتراك شغبوا ضد هؤلاء القادة لأنهم كانوا يستأثرون بالفيء(ابن كثير، د.ت، ج١٤ ص٤٦٩- ٤٧٠)، وكان الخليفة يقطع الضياع الواسعة من أملاكه الخاصة، ثم شاركه أمير الأمراء في هذا الامتياز وأخذ يمنح الإقطاعات، فضلًا عن إقطاعه إلى كثير من الأراضي المزروعة، التي تمثلت في الأراضى العشرية والأراضي الخراجية(مسكويه، د.ت، ج٥ ص١٨٩- ١٩٠).

ساد نظام الإقطاع في عهد نفوذ الأتراك، للجوء الدولة إليه بسبب ضعف سلطانها، ونتيجة للأزمة المالية حيث أقدمت الإدارة على جباية الخراج مضاعفًا، ولجأت الدولة إلى الضمان في الربع الأخير من القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي(الدوري، ١٩٨٨، ص٢٥٨)، فكانت تعطى القادة قطعاً من الأرض لتغطية نفقاتهم أو كوسيلة لإغرائهم بترك العاصمة والانتقال إلى مراكز الولايات في المناطق، فأدى ذلك إلى توسع الإقطاعات العسكرية على حساب الملكيات الصغيرة(مسكويه، د.ت، ج٥ ص٢٨٢)، فمثلًا بلغ وارد إقطاع أمير الأمراء بجكم عام ٣٢٥ه/٩٣٦م خمسين ألف ديناراً(الهمذانى، د.ت، ص٣١٠).

كان الضمان محدودًا في ذلك الوقت ولا تصحبه امتيازات، وكثيرًا ما كان الجند يمتنعون عن دفع حصة الخزينة من محاصيلهم الزراعية أو الإنفاق على منشآت الري التي خربت ودمرت(صفاء حافظ، ١٩٨٦، ص١٤١)، فأثر ذلك على واردات الدولة سلبيًا، مما أدى إلى التدهور الاقتصادي(الدوري، ١٩٨٨، ص٢٥٨)، وزاد الأمر سوء ما تعرض له الفلاحين من سوء المعاملة والمصادرات من قبل

الوكلاء حتى اضطرهم ذلك في بعض الأحيان إلى الهروب من أراضيهم والتخلي عنها أو إلجائها، وأعطيت الأراضي التي لم يشملها الإقطاع بالضمان(مسكويه، د.ت، ج٥ ص٢٨٢)، لكن الضامن في هذا العهد سار على سياسته القديمة أيضا في مصادرة الزراع ظلماً وإهمال الري ومتطلبات الأرض الزراعية(مسكويه، د.ت، ج٥ ص٢٨٢).

لم يراع حق ملكية الأرض لمقطعيها دائمًا؛ لأن الخلفاء استرجعوا بعض الإقطاعات خاصة أثناء الأزمات، مثال ذلك حين أراد الخليفة المتوكل أن يبطش بقادة الجيش المسيطرين على العاصمة بعد استقرار أمور الدولة، حيث بدأ استعادة الأراضي منهم(الطبري، ١٩٦٢، ج٩ ص٢٢٢)، كما أمر الخليفة المقتدر بالله باسترجاع ما أقطعه للناس من الأموال والضياع والمستغلات، وأنشأ لهذه الضياع ديوان سمي "ديوان المرتجعة"(القرطبي، د.ت، ص١٢٥).

ثالثًا: الملكيات الخاصة:

تعددت مصادر الملكيات الخاصة للأراضي الزراعية في العصر العباسي الثاني، حيث آلت بعض الأراضي الزراعية إلى ملكية صاحبها الخاصة عن طريق "إقطاع التمليك" الذي منحه الخلفاء، كما آل بعضها إلى ملكية أصحابها عن طريق إحيائها أو استخلاصها من المستنقعات، واشترى بعض الملاك جزءًا من أراضي الصوافي التي عُرضت للبيع(أحمد عبد الحليم، ١٩٨٦، ص١٢٢)، كما اشترى بعضهم جزءًا من الضياع السلطانية التي بيعت وقت الأزمات الاقتصادية التي مرت بها الخلافة والدولة بين النصف الثاني من القرن الثالث/التاسع الميلادي ومطلع القرن الرابع الهجريين/العاشر الميلادي(مسكويه، د.ت، ج٥ ص١١٤- ١٤٠). كذلك كان الإيغار مصدرًا من مصادر توسيع الملكيات الخاصة للأراضي الزراعية(قدامة بن جعفر، ١٩٨١، ص٢٢٢)، حيث صار من المألوف في العصر العباسي الثاني أن يطلق الإيغار على ضياع يتمتع صاحبها بتخفيف كبير في الضرائب، وبهذا أشبه بالتسويغ.

أدى تعدد مصادر الملكيات الخاصة للأراضي الزراعية إلى توسيعها، وممن توسعوا في ملكياتهم الخاصة الوزراء(الصابئ، ١٩٥٨، ص١٦٢)، فالوزير علي بن عيسى كانت له الضياع الواسعة في ديار ربيعة، والموصل، والسواد، ودمشق، ومصر(الصابئ، ١٩٥٨، ص١٧٢)، ويذكر الصابئ أن حاصل هذه الضياع بلغ نحو ثلاثين ألف دينار في كل سنة(الصابئ، ١٩٥٨، ص١٨٢)، كما كان للوزير أبي الحسن علي بن محمد بن الفرات ضياع خاصة بلغ حاصلها ألف ألف دينار(الصابئ، ١٩٥٨، ص١٨٣)، أما الوزير العباس بن الحسن فبلغت غلة ضياعه الخاصة مائة وعشرين ألف دينار في السنة(السامرائي، ١٩٨٩، ص٥٤١).

وممن توسعت ملكياتهم الخاصة في العصر العباسي الثاني القادة الأتراك الذين ساعدهم الإلجاء على توسيعها(حورية عبده، ١٩٨١، ص٦٥)، وبخاصة في أواسط القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي(ابن الأثير، ١٩٨٧، ج٦ ص٢١٦، ٢١٧)، إذ دفع ضغط الجباة واضطراب الأوضاع صغار الملاك إلى وضع أراضيهم - في كثير من الأحيان- في حماية أحد الأمراء أو كبار القادة، وتسجيلها بأسمائهم في الديوان(ابن منظور، ١٨٨٢، ج٤٤ ص٣٩٩٧).

توسع كذلك بعض كبار التجار في ملكياتهم الخاصة للأراضي الزراعية، واشتروا هذه الأراضي بأموال تجارتهم لأن ملكيتها ملكية مستقرة ومواردها موارد لن ينازعهم أحد فيها، فحين صودرت ملكيات ابن الجصاص التاجر عام ٢٩٦هـ/٩٠٨م كان أهم ما لم تشمله المصادرات ضياعه الواسعة(ابن كثير، د.ت، ج١٤ ص٧٥٥).

رابعًا: أرض الوقف:

عرف العراق في عصر نفوذ الأتراك نوعين من أراضي الوقف، هما: الأوقاف الخاصة، والأوقاف الرسمية، فالأوقاف الخاصة هي من يوقفها الأتقياء من الناس لأعمال البر، كما فعلت أم المقتدر التي أوقفت ضياعًا وأراضي واسعة على مكة والثغور وعلى الضعفاء والمساكين(ابن كثير، د.ت، ج١٤ ص٧٩٢).

أما الأوقاف الرسمية، فهي الأوقاف التي أوقفها الخلفاء على الحرمين الشريفين والثغور الإسلامية، ومن تلك الأوقاف الأراضي التي أوقفها الخليفة المقتدر حول بغداد بناء على مشورة وزيره علي بن عيسى في عام ٣٠١ه/٩١٣م، وكان واردها السنوي ثلاثة عشر ألف دينار، ومنها ضياع موروثة بالسواد وكان واردها ثمانين ألف دينار(محمد جمال الدين سرور، د.ت، ١٢٥).

اتسعت أراضي الوقف في العصر العباسي الثاني بسبب إسهام كثير من رجال الدولة الذين أوقفوا أراضيهم لأعمال الخير، فحين أوشك الوزير علي بن عيسى على الخروج من الوزارة في عام ٣٠٤ه/٩١٦م، أوقف أملاكه وأعتق عبيده وشرع في الاستعفاء(الصابئ، ١٩٥٨، ص١٦٠)، كما أوقف الوزير أبو العباس بن الخصيبي مكانًا لزوجه المحسن بن أبى الحسن بن الفرات في عام ٣١٢ه/٩٢٤م (مسكويه، د.ت، ج٥ ص٧٩)، وفي عام ٣١٥ه/٩٢٧م اشترى الوزير علي بن عيسى أراضي وضمها إلى الضياع التي وقفها على أهل مكة والمدينة(القرطبي، د.ت، ج١١ ص١١٤)، وفي عام ٣١٩ه/٩٣١م اشترى الوزير ابن مقلة ضياعًا بمبلغ عشرين ألف دينار في السواد وجعلها وقفًا على الطالبيين(التنوخي، ١٩٧١، ج٥ ص٧٨).

لجأ بعض أصحاب الضياع والأراضي إلى وقف أراضيهم خوفًا من مصادرتها، فأسهم ذلك في توسيع رقعة أراضي الوقف، ففي عام ٣٢١ه/٩٣٣م أعلن أحد المصادرين من آل الفرات أن ضياعه قد أوقفها ولا يمكن بيعها(مسكويه، د.ت، ج٥ ص١٤٤)، كما أوقف أبو الخطاب بن أبي العباس بن الفرات ضياعه حين تعرض للتعذيب على يد الخصيبي أيام وزارة أبي علي بن مقلة(مسكويه، د.ت، ج٥ ص١٤٤).

رفض الخلفاء والقضاة في بداية العصر العباسي الثاني بيع أراضي الوقف أو التصرف فيها، فحين أرادت أم المقتدر التصرف في بعض أراضي الوقف، وكان دخلها في كل سنة ألف ألف دينار، رفض القاضي أبو جعفر ابن البهلول الإفتاء بذلك، وأيده في ذلك الخليفة المقتدر(ابن كثير، د.ت، ج١٥ ص٧٤)، فساعد ذلك في الحفاظ على هذه الأراضي، إلا أن التصرف في أراضي الوقف أصبح مباحًا في عهد الخلفاء المتأخرين قبيل دخول البويهيين بغداد، ففي عام ٣٢١ه/٩٣٣م سمح الخليفة القاهر ببيع بعض أراضي الوقف التابعة لأم المقتدر، بعدما أعلن أنه أحل الوقف ووكل علي بن العباس النوبختي ليتولى بيع الضياع الموقوفة، فباعها واستولى على أثمانها(التنوخي، ١٩٧١، ج١ ص٧٧).

اختص ديوان البر بفروعه المتعددة التي أنشأها المقتدر بالله في جميع الولايات بإدارة أراضي الأوقاف وحفظها(الصابئ، ١٩٥٨، ص١٦٢) تحت إشراف القضاة(الزبيدى، ١٩٦٨، ص١٠٩)، وتوضح النصوص التي أوردها ابن كثير أن هارون بن غريب كان يتولى الإشراف على عدد كبير من الضياع الموقوفة، وإن لم تذكر المصادر شيئًا عن أصول هذه الأراضي أو عمن أوقفوها، ولعلها أو بعضها مما أوقفته السيدة أم المقتدر؛ حيث كان لها وقف كثيرٌ(ابن كثير، د.ت، ج١٥ ص٧٤).

نستخلص مما سبق أن أصناف الأراضي الرئيسية في العصر العباسي الثانى بقيت على ما كانت عليه في العصر العباسي الأول، وأن انهيار سلطة الخلفاء والسلطة المركزية للخلافة العباسية، وسيطرة حكام الولايات على كل الأقاليم التابعة لهم، جميعها عوامل أدت إلى تطور الإقطاع واتخاذه شكلًا إداريًا

يديره الولاة والعسكريون والمدنيون، وفي ظل تطور الإقطاع الإداري تقلصت الضياع السلطانية والملكيات الخاصة وأراضي الأوقاف.

- العوامل المؤثرة على الإنتاج الزراعي:

تضافرت عوامل مختلفة في العراق في عصر نفوذ الأتراك أدت إلى كساد الإنتاج الزراعي، ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى عوامل طبيعية. لا دخل للإنسان فيها كالفيضانات والسيول، وانحباس المطر وندرته، والرياح والعواصف، والثلوج، والزلازل، والآفات الزراعية، والأوبئة والأمراض، وأخرى غير طبيعية تمثلت فى والغلاء نتيجة احتكار التجار للسلع ومضاعفة أثمانها، وساعدهم فى ذلك أن معظم رجال الدولة انصرفوا إلى حياة اللهو وتركوا أمور الدولة، وغير ذلك من العوامل التى أدت إلى كساد الإنتاج في العراق خلال عصر نفوذ الأتراك.

مثلت الفيضانات أهم العوامل الطبيعية التي كان لها أسوأ الأثر على الإنتاج الزراعي واستغلال الأرض وعلى الثروة الحيوانية، فقد حدث أول فيضان لنهر الفرات في عصر نفوذ الأتراك عام ٢٧٠ه/٨٨٣م، وترتب عليه انكسار السدود في منطقة نهر عيسى بالجانب الغربي من بغداد، وتسبب ذلك في غرق نحو ستة آلاف دار من محلات الجانب الغربي(الطبري، ١٩٦٢، ج٩ ص٦٦٧)، وتكرر الفيضان عام ٣١٦ه/٩٢٨م فبلغ اثني عشر ذراعًا(ابن الجوزي، ١٩٩٢، ج١٣ ص٣٨٢- ٣٧٣)، كما شهد عام ٣٢٩ه/٩٤٠م زيادة بمقدار أحد عشر ذراعًا، فانبثق بثق بنواحي الأنبار، فغرقت القرى والناس، كما سقطت قنطرة الصرأة الجديدة والعتيقة(ابن الجوزي، ١٩٩٢، ج١٣ ص٤٠٣).

توالت فيضانات الرافدين خلال عصر نفوذ الأتراك، ففي عام ٢٨٥ه/٨٩٨م فاض نهر دجلة فغرق كثير من سكان العراق وتهدم كثير من منازلهم(ابن الجوزي، ١٩٩٢، ج١٢ ص٣٧٨)، وفي عام ٢٨٩ه/٩٠١م زاد مرة أخرى قدر خمسة عشر ذراعًا(ابن الأثير، ١٩٨٧، ج٦ ص٤١٦)، وفي عام ٢٩٢ه/٩٠٤م زاد زيادة مفرطة أدت إلى تهدم المنازل وشواطئها من الجانبين، وزاد الفيضان في شهر جمادى الأول من العام نفسه فبلغت الزيادة واحدًا وعشرين ذراعًا(ابن كثير، د.ت، ج١٤ ص٨٤٥)، ثم فاض أيضًا فيضانًا عظيمًا في عام ٣٠٩ه/٩٢١م(القرطبي، د.ت، ص٨٥)، وفي عام ٣١٠ه/٩٢٢م انبثق بمدينة واسط سبعة عشر بثقًا، فغرق كثير من القرى، مما أدى إلى نقص الإنتاج الزراعي وارتفاع الأسعار(ابن كثير، د.ت، ج١٤ ص٨٤٥)، وتكرر الفيضان عام ٣١٦ه/٩٢٨م فأدى إلى قطع الجسور ببغداد(ابن الجوزي، ١٩٩٢، ج١٣ ص٣٨٢- ٣٧٣)، وفي عام ٣٢٨ه/٩٣٩م زاد زيادة عظيمة(السيوطي، ٢٠٠٣، ص٣١١)، حيث انبثق بثق بنواحي الأنبار اجتاح القرى، فغرقت الناس والحيوانات(ابن الجوزي، ١٩٩٢، ج١٥ ص١١٥).

شهد عام ٣٢٩ه/٩٤٠م زيادة بلغت ثمانية عشر ذراعًا، فانبثق الرفيل (نهر عيسى) ونهر بوق، ولم يهتم أحد بهذين البثقين فخربت بادوريا(مسكويه، د.ت، ج٥ ص٢٣٧). وفي عام ٣٣٠ه/٩٤١م فاض أيضًا فيضانًا كبيرًا في الجانب الغربي من بغداد بمقدار عشرين ذراعًا فهُدم السور الذي أقامه المستعين على جانبي بغداد، وغرق الناس، وامتلأت البلاليع وفاضت(ابن الجوزي، ١٩٩٢، ج١٤ ص٢٠).

مثّلت السيول عاملًا من العوامل التي أثرت سلبًا على الأرض الزراعية، ففي عام ٢٤٦ه/٨٦٠م سال مطر شديد استمر واحدًا وعشرين يومًا(ابن كثير، د.ت، ج١٤ ص٤٤٥)، وشهدت سامراء مطرًا عظيمًا وبرقًا ورعدًا(ابن كثير، د.ت، ج١٤ ص٤٧٠)، وفي عام ٢٨٥ه/٨٩٨م سقطت أمطار برعد وبرق لم ير لها مثيل في الكوفة(ابن الجوزي، ١٩٩٢، ج١٢ ص٣٧٧)، وذكر ابن الجوزي أن في عام

٣١٩ه/٩٣١م جاء سيل كبير من المطر نزل في البر فأغرق أربعمائة دار، وارتفع الماء في الأسواق أربعة عشر شبرًا، وغرق كثير من الناس، وتكررت هذه الظاهرة عام ٣٢٧ه/٩٣٨م(ابن الجوزي، ١٩٩٢، ج١٢ ص٣٧٧)، و عام ٣٣٢ه/٩٤٣م(ابن الجوزي، ١٩٩٢، ج١٤ ص٣٤).

شهد إقليم العراق انحباسًا للمطر وندرته في بعض الأحيان، ففي عام ٢٣٢ه/٨٤٦م تأخر هطول الأمطار، مما ترتب عليه إتلاف الغلات الزراعية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار وحدوث الغلاء، حيث كانت مياه نهري دجلة والفرات هي المورد الرئيسي للري(عبد المنعم علي، ٢٠٠٠، ص٣٥).

كذلك انقطع المطر في عام ٢٨٤ه/٨٩٧م، وأدى إلى جفاف العيون والآبار، والقحط والمجاعات واستسقى الناس ببغداد وغيرها من البلاد مرارًا(ابن كثير، د.ت، ج١٤ ص٦٧٢)، وفي عامى ٢٩٥ه/٩٠٧م، و ٢٩٦ه/٩٠٨م خرج الناس للاستسقاء بعدما تأخر المطر(ابن كثير، د.ت، ج١٤ ص٧٥٠)، وعام ٢٩٧ه/٩٠٩م تعرضت العراق لانعدام سقوط المطر فشحت الأقوات، ولم تزرع الأرض الزراعية وأدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار(ابن كثير، د.ت، ج١٤ ص٧٥٧). وفي عام ٣٢٩ه/٩٤٠م استمر انقطاع المطر لعدة شهور فارتفعت الأسعار واشتد الغلاء، وتفشى المرض بين الناس، ومات عدد كبير(ابن الجوزي، ١٩٩٢، ج١٤ ص٦).

تعرضت العراق لكثير من "الرياح والأعاصير" في العصر العباسي الثاني، ففي عام ٢٣٤ه/٨٤٨م هبَّ إعصار بالعراق لم يعهد له مثيل، فأحرق زرع الكوفة والبصرة وبغداد، وقتل كثيرًا من الناس، ودام ما يربو عن خمسين يومًا، واتصل بهمدان وأحرق الزرع والمواشي واتجه إلى الموصل، ومنع الناس من المعاش في الأسواق ومن السير في الطرقات(السيوطي، ٢٠٠٣، ص٢٧٥)، وفي عام ٢٨٥ه/٨٩٨م هبت ريحٌ صفراء ارتفعت بنواحي الكوفة، ثم أعقبها مطر شديد برعود هائلة وبروق متصلة، كما تعرضت البصرة في ذلك العام لهبوب رياح صفراء اقتلعت من شاطئ نهر الحسن خمسمائة نخلة، ومن شاطئ نهر معقل مائة نخلة(ابن الجوزي، ١٩٩٢، ج١٢ ص٢٧٧).

تكرر هبوب الرياح على العراق في عام ٢٨٩ه/٩٠١م حيث تعرضت مدينة البصرة لرياح شديدة أدت إلى سقوط معظم النخل، ومات ستة آلاف من الناس(ابن الأثير، ١٩٨٧، ج٦ ص٤١٦)، وعام ٢٩٨ه/٩١٠م هبت ريح شديدة على مدينة الموصل مات من شدة حرها جماعات كثيرة، وقد أثرت تلك الرياح الشديدة على الإنتاج الزراعي فأتلفت كثيرًا من المحاصيل(ابن الجوزي، ١٩٩٢، ج١٣ ص١٠٦)، وفي عام ٣١٤ه/٩٢٦م هبت رياح عظيمة بنصيبين اقتلعت الأشجار وهدمت البيوت(ابن كثير، د.ت، ج١٥ ص٢١)، وتكرر هبوب الرياح على بغداد في الأعوام ٣١٧ه/٩٢٩م، و٣٢٣ه/٩٣٤م(السيوطي، ٢٠٠٣، ص٣١٠)، وفي عام ٣١٩ه/٩٣١م هبت رياح على الموصل(ابن كثير، د.ت، ج١٥ ص٥٤).

تعرضت العراق أيضًا "لسقوط الثلوج والبرد" كان لها تأثيرها المدمر على المناطق الزراعية، ومن نتائج ذلك ارتفاع أسعار السلع على الناس ارتفاعًا شديدًا، ففي عام ٢٤٠ه/٨٥٤م تساقطت الثلوج بشدة في بغداد وسامراء وأضرت بالمحاصيل ضررًا شديدًا(ابن الجوزي، ١٩٩٢، ج١١ ص٢٧١)، وفي عام ٢٨٥ه/٨٩٨م سقط برد كبير في العراق(ابن الجوزى، ١٩٩٢، ج١٢ ص٢٧٨)، وفي عام ٢٩٦ه/٩٠٨م تساقط ثلج ببغداد أتلف الكثير من المحاصيل فجمد الماء وتلف النخل والشجر والزروع(الطبري، ١٩٦٢، ج١٠ ص١٤١)، وفي عام ٣٠٨ه/٩٢٠م وقع برد شديد أضر بكثير من النخيل(ابن الجوزى، ١٩٩٢، ج١٣ ص١٩٤)، وفي عام ٣١٤ه/٩٢٦م هلك أكثر نخل بغداد ومنطقة السواد وتلف شجر الأترج والتين بسبب شدة البرودة بعد أن تجمدت أجزاء كبيرة من الفرات ودجلة بالموصل إلى جانب سقوط الثلوج ببغداد(ابن الجوزي، ١٩٩٢، ج١٣ ص٢٥٥)، واشتد البرد في عامي

٣٢٠ه/٩٣٢م و٣٣٢ه/٩٤٣م وتساقط ثلج هائل، فكثر عدد الموتى، وهلك الزرع، وعمت المجاعة بين الناس(ابن الجوزي: ١٩٩٢، ج١٤ ص٣٤)، وفي عام ٣٢٧ه/٩٣٨م نزل مطر شديد على بغداد سقط بسببه كثير من المنازل، وتلف كثير من المحاصيل(ابن كثير، د.ت، ج١٥ ص١١٠)، وفي عام ٣٢٩ه/٩٤٠م سقطت القبة الخضراء من قصر المنصور بسبب تساقط الثلوج بشدة(ابن كثير، د.ت، ج١٥ ص١٣٤).

تعرضت العراق "للزلازل" التي كان لها آثارها السلبية في العصر العباسي الثاني، ويذكر ابن الجوزي أن الموصل تعرضت لزلزال عام ٢٣٣ه/٨٤٧م مات على أثره نحو عشرين ألف شخص(ابن الجوزى، ١٩٩٢، ج١١ ص١٩٠- ١٩١)، وفي عام ٢٥٨ه/٨٧١م زلزلت واسط وتهدمت منازلها، ومات من سكانها نحو عشرين ألفًا(ابن كثير، د.ت، ج١٤ ص٥٤١)، وتكرر زلزال بغداد في ربيع أول من عام ٢٦٨ه/ ٨٨١م(ابن الأثير، ١٩٨٧، ج٦ ص٣١٣) وعام ٢٨٩ه/٩٠١م عدة مرات(ابن الأثير، ١٩٨٧، ج٦ ص٤١٦).

تغلبت الآفات الزراعية على الفلاح العراقي خلال عصر نفوذ الأتراك، فكان الجراد من العوامل المسببة للأزمات الاقتصادية، ويعد هجومه على الأراضي الزراعية إيذانًا بارتفاع أسعار المحاصيل في الأسواق، وتذكر المصادر- المتاحة بين أيدينا- أن عام ٣١١ه/٩٢٣م شهد ظهور جراد كثير بالعراق أضر بالغلات والشجر(ابن الجوزي، ١٩٩٢، ج١٣ ص٢١٨)، فاشتد الغلاء واستمر، وكانت جميع المحاصيل قد أتلفت بسبب الجراد وسميت هذه السنة بسنة الدمار، وقد عجز الوزراء عن إصلاح الحالة وتوفير القوت لأهل بغداد(ابن الجوزي، ١٩٩٢، ج١٣ ص٢١٨)، وفي عام ٣٢٧ه/٩٣٨م ظهر جراد أضر بالأرض والناس ضررًا شديدًا(ابن كثير، د.ت، ج١٥ ص١١٠)، وفي عام ٣٣١ه/٩٤٢م هجم الجراد على الأراضي الزراعية فاشتد الغلاء وأكل الناس حيواناتهم والجراد نفسه وبيع كل خمسين رطلًا منه بدرهم، ومات بعض الناس جوعًا(ابن الجوزي، ١٩٩٢، ج١٤ ص٢٧).

لم يسلم فلاحو العراق خلال عصر نفوذ الأتراك من الأوبئة والأمراض، ففي عام ٢٥٨ه/٨٧١م كثر عدد الموتى في واسط وسامراء وبغداد أثناء الوباء الذي حل بهذه المدن(ابن الأثير، ١٩٨٧، ج٦ ص٢٣٨)، كما كثرت الأمراض والعلل في الناس عام ٣٠٠ه/٩١٢م(الطبري، ١٩٦٢، ج١٠ ص١٤٦)، وفي بغداد عام ٣٠١ه/٩١٣م ظهرت أوبئة فتاكة وكثرت الأمراض الدموية(الطبري، ١٩٦٢، ج١٠ ص١٤٧) وتكرر ظهورها عام ٣٣١ه/٩٤٢م(ابن الجوزي، ١٩٩٢، ج١٤ ص٢٧) فأودت بحياة الكثيرين، كما وقع في آخر هذه السنة ببغداد وباء شديد مات بسببه الكثير من البشر(ابن كثير، د.ت، ج١٤ ص٧٨٦).

ضرب كثير من موجات الغلاء بلاد العراق خلال عصر نفوذ الأتراك، ففي عام ٢٦٠ه/٨٧٣م وقع غلاء شديد في عامة بلاد الإسلام حتى بلغ كر الحنطة ببغداد مائة وخمسين دينارًا(ابن الجوزي، ١٩٩٢، ج١٢ ص١٥٦)، وكر الشعير مائة وعشرين دينارًا(ابن كثير، د.ت ، ج١٤ ص٥٤٦)، وفي عام٢٦٦ه/٨٧٩م عم الغلاء سائر البلاد من الحجاز والعراق والموصل والجزيرة والشام(ابن الأثير، ١٩٨٧، ج٦ ص٢٩١)، وغلت الأسعار أيضًا عام ٣٠٨ه/٩٢٠م(القرطبي، د.ت، ص٧٧)، وغلا السعر في عام ٣٢٣ه/٩٣٤م حتى بيع الكر من الحنطة بمائة وعشرين دينارًا(ابن كثير، د.ت، ج١٥ ص٨٩)، وفي عام ٣٢٤ه/٩٣٥م وقع غلاء ببغداد أدى إلى فناء كثير من الناس بسبب عدم وجود الخبز لمدة خمسة أيام، فكثرت الموتى على الطرقات(ابن كثير، د.ت، ج١٥ ص٩٦)، وفي عام ٣٢٩ه/٩٤٠م اشتد الغلاء ببغداد حتى بلغ الكر من الدقيق مائة وثلاثين دينارًا وأكل الناس الحشيش وكثر الموتى(مسكويه، ١٩٦٢،

ج٥ ص٢٣٧)، وفي العام التالي غلت الأسعار حتى بلغ الكر من الحنطة ثلاثمائة وستة عشر دينارًا، واشتد القحط، وأكل الموات(السيوطي، ٢٠٠٣، ص٣١٢)، وفي عام ٣٣١ه/٩٤٢م غلت الأسعار حتى أكل الناس الكلاب(ابن الجوزي، ١٩٩٢، ج١٤ ص٢٧)، وفي عام ٣٣٢ه/٩٤٣م عم الغلاء في بغداد، وبلغ الخبز ثلاثة أرطال بدرهم، والتمر الرطلان بدرهم(ابن الجوزي، ١٩٢٢، ج١٤ ص٣٤).

نستخلص مما سبق أن الظروف الطبيعية التى تعرضت لها بلاد العراق مثل الفيضانات، والسيول، وانحباس المطر، والرياح والعواصف، والثلوج، والزلازل كان لها أسوأ الآثار على الإنتاج الزراعي واستغلال الأرض وعلى الثروة الحيوانية، فضلًا عن أن الفلاح لم يسلم من الآفات الزراعية، وانتشار الأوبئة والأمراض، الأمر الذي أدى إلى فرار معظم الناس من مساكنهم، ونتيجة لانشغال الحكومة بالفتن والحروب الداخلية لم تكن تملك الوقت لتفادي الكوارث الطبيعية، فاضطربت أحوال البلاد الاقتصادية، وساءت أوضاع الأرض، وارتفعت الأسعار.

- أثر الإقطاع فى كساد الإنتاج الزراعى:

تسببت ظاهرة الإقطاع -كما سبق أن أوضحنا- تدهورًا فى الإنتاج الزراعي وتراجع الاقتصاد العراقي خلال عصر نفوذ الأتراك، إذ تناقصت بسببه عائدات الضرائب، فأغلب الإقطاعيين كانوا من العسكريين وأصحاب النفوذ القوي الذي لم تستطع الدولة مقاومته، لذلك سهل عليهم التملص من دفع الضرائب وحرموا الدولة من مورد ضريبي كانت أمواله توجه إلى إصلاح الأراضي وتطهير الأنهار وسد البثوق في عهد الخلفاء الأقوياء في العصر العباسي الأول.

أدت الصراعات المستمرة والثورات وما ترتب عليها من أزمات اقتصادية إلى كساد الإنتاج الزراعي في العراق خلال عصر نفوذ الأتراك أيضًا، إذ شغلت هذه الصراعات والثورات الإدارة المركزية عن القيام بواجباتها في الاهتمام بالأرض والمزارعين، يضاف إلى ذلك ما نجم عنها من أعمال تخريب متعمدة لضفاف الأنهار من أجل استعمال المسطحات المائية عوامل حماية أحيانًا أو عوامل عرقلة أمام تقدم الجيوش المتحاربة، ففي أثناء النزاع الذي حدث بين المستعين والمعتز عام ٢٥١ه/٨٦٥م أمر المستعين محمد بن عبد الله بن طاهر نائبه ببغداد بكسر القناطر وشق المياه بسطوح الأنبار وبادوريا ليحول بين الأتراك والأنبار، وذلك بغرض الحماية الكافية لمدينة بغداد، وكذلك من أجل تقوية تحصينات بغداد(ابن الأثير، ١٩٨٧، ج٦ ص١٦٧)، بالإضافة لما حل بالقرى ما بين عبكرا وبغداد من نهب وتخريب للضياع وأخذ الناس في الطريق(مسكويه، د.ت، ج٤ ص١٧٥).

أراد المستعين حصار سامراء، فلجأ إلى حصارها اقتصاديًّا، وكتب إلى ولاة الخراج في الأمصار أن يوجهوا الواردات إلى بغداد، فأدى ذلك إلى ندرة المواد الغذائية وارتفاع شديد في الأسعار في المدينة(مسكويه، د.ت، ج٤ ص١٦٥، ١٦٧)، فهجر عدد كبير من المزارعين أراضيهم، وتأثر الباقون بالإجراءات التعسفية في الجباية تحت وطأة ظروف المعارك(مسكويه، د.ت، ج٤ ص١٦٨)، وخربت مدينة سامراء وأحرقت وقتل عدد كبير من سكانها وأجبر بعضهم على الجلاء إلى مناطق سيطرة العباسيين(مسكويه، د.ت، ج٤ ص٢٢٥، ٢٢٦). وفي فترة إمرة الأمراء ٣٢٤-٣٣٤ه/٩٣٥-٩٤٥م في النزاع بين الأميرين بجكم وابن رائق خرب ابن رائق نهر ديالي، وكان سببًا فى بثق النهروان الذي أدى إلى تدمير المزروعات(مسكوية، د.ت، ج٥ ص٢١٩، ٢٢٠)، وفي عام ٣٢٧ه/٩٣٨م لم يتم إصلاح أي بثق سوى بثق نهر الصراة(الصولي، ١٩٣٣، ص١٣٧، ١٣٨)، وفي عام ٣٢٩ه/٩٤٠م انبثقت أنهار أخرى مثل نهر بوق، ونهر الرفيل، فخربت بادوريا بضع عشرة سنة(مسكويه، د.ت، ج٥ ص٢٣٧)، وفي عام ٣٣٠ه/٩٤١م انبثق النهروان نتيجة لسوء تصرف ابن رائق وجنده، فأدى ذلك لارتفاع الأسعار حتى

عام ٣٣٤ه/٩٤٥م (الصولي، ١٩٣٣، ص٢٢٥)، وفي عام ٣٣٣ه/٩٤٤م انبثق نهر عيسى، ولم يستطع أمير الأمراء إصلاحه(الصولي، ١٩٣٣، ص٢٢٧).

أسهمت الثورات التي قامت في العراق خلال عصر نفوذ الأتراك في كساد الإنتاج الزراعي أيضًا، ففي عام ٢٥٥هـ/ ٨٦٨م تجمع الرقيق المستخدمون في استصلاح الأراضي في منطقة البطائح جنوب العراق وانضم إليهم العديد من القرى والمدن المجاورة(المسعودي، ٢٠٠٥م،ج٤ ص١٥٦)، وقاموا بثورة عرفت بثورة الزنج ٢٥٥-٢٧٠ه/٨٦٨-٨٨٣م، لأسباب اقتصادية واجتماعية، وكان لثورتهم أثر سيئ على الإنتاج الزراعي في العراق، فقد استولوا على رقعة كبيرة من الأراضي الزراعية في البطائح وخرَّبوها.

قام الزنج أيضًا بتخريب البصرة(الطبري، ١٩٦٢، ج٩ ص٤٧٠)، والأبلة(أبي الفدا، د.ت، ص٤٨) وعبادان(الطبري، ١٩٦٢، ج٩ ص٤٧٢)، وواسط، والنعمانية(مسكويه، د.ت، ج٤ ص٢٨٢)، فساءت أحوال الأراضي الزراعية وتعطلت الزراعة لسنوات طوال، وغلت الأسعار حتى بلغ كر الحنطة في بغداد عام ٢٦٠ه/٨٧٣م مائة وخمسين دينارًا(ابن الجوزى، ١٩٩٢، ج١٢ ص١٥٦).

لم تكد ثورة الزنج تنتهي حتى ظهر القرامطة عام ٢٧٨ه/٨٩١م، وكانت حركتهم أسوأ أثرًا على الإنتاج الزراعي في العراق، خاصة أن ممن استجاب لهذه الحركة العديد من فلاحي السواد الذين قاسوا من سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة الكوفة(محمد عبد الفتاح عليان، ١٩٧٠، ص٢٢، ٢٦)، ومع نشاط حركة القرامطة وازدياد أعداد الفلاحين المنتمين إليها وهجرتهم لقراهم وضياعهم تدهورت الأراضي الزراعية وقل الإنتاج وغلت الأسعار، وتعرضت بغداد للفساد والتخريب على أيديهم إلى جانب فرضهم للضرائب، وأخذهم الجزية وجبايتهم الغلات ممن خالفهم على رسوم أحدثوها(القرطبي، د.ت، ص١٩٩).

أسهم رفع الضرائب على فلاحي العراق والقسوة فى جبايتها خلال عصر نفوذ الأتراك في كساد الإنتاج الزراعي كذلك، فقد أنهكت هذه الضرائب المزارعين، وتسببت في تركهم أراضيهم، فمزارعو الكوفة اشتكوا للوزير علي بن عيسى من ظلم عامل الضرائب الذي كان يقدر أثمان الفواكه بأكثر من سعر السوق ثم يجبي الضريبة نقدًا على أساس التقدير، فكتب الوزير إلى العامل يأمره بأن يأخذ الضريبة بالمقاسمة(الصابئ، ١٩٥٨، ص١٩١)، كما اشتكى أهل السواد من كثرة الضرائب المفروضة عليهم(الصابئ، ١٩٥٨، ص٩٠)، وكذلك زرّاع ديار ربيعة الذين أجبروا على دفع العشر على المساحة خلال ثلاث سنوات، وبذلك دفعوا أكثر من الضريبة المتوجبة عليهم(الصابئ، ١٩٥٨، ص١٩٠-١٩١).

لم يكن فلاحو باقي مناطق العراق أقل معاناة من فلاحي الكوفة والسواد وديار ربيعة، فقد رفع الحمدانيون الضرائب على أهل الجزيرة، وجعل ناصر الدولة الحمداني نسبة المقاسمة على النصف(ابن حوقل، ١٩٩٢، ص١٩٣)، وضيَّق الحمدانيون على أصحاب الأراضي حتى اضطروهم إلى بيعها بأبخس الأثمان(ابن حوقل، ١٩٩٢، ص١٩٣)، فخربت البلاد وجلا عنها أهلها بعدما اكتسح الحمدانيون مزارع الفاكهة والبساتين وزرعوا مكانها الغلات والحبوب، مثل القطن والأرز والسمسم، وفرضوا الضرائب على الغنم والبقر والدواب والبغال والطواحين، وعلى المستغلات كالحمامات والدكاكين، وكانوا يقدرون ثمن الغلة ويعطون المزارع نصيبه حسب تقديرهم، فتكون حصته أقل من خمسي المحصول(ابن حوقل، ١٩٩٢، ص١٩٣).

فرض البريدي الضرائب على أهل البصرة، فغلت الأسعار حتى بلغ سعر كرّ الحنطة سبعين درهمًا(مسكويه، د.ت، ج٥ ص٢٤٦)، فتدهورت الزراعة في تلك المنطقة بسبب قسوة البريديين وعمالهم

في طلب الضريبة على أساس العبرة(الخوارزمي، ١٩٨٩، ص٨٦)، فاضطر الفلاحون إلى زراعة الحنطة والشعير تحت النخيل، لكي يحصّلوا ما يتوجب عليهم من الضريبة، ولكن البريديين ضاعفوا الضريبة، وجعلوها أربعين درهمًا على الجريب الواحد، فاستوفوا بذلك كل محاصيل المزارعين، فلما أخذ بعض المزارعين في الهروب، أضيف ما كان يتوجب عليهم على من بقي منهم في أرضه(الصابئ، ١٩٥٨، ص٢٢٨).

عانى فلاحو العراق أيضًا من قسوة طرق جباية الضرائب، وهي القسوة التي أدت بهم إلى هجر أراضيهم والرحيل عنها، فكان لذلك أسوأ الأثر في تراجع الإنتاج الزراعي وكساده(الزهراني، ١٩٩٤، ص٥٤)، فقد رفعت الدولة في هذا العصر يدها عن جباية الضريبة بموظفين تابعين للإدارة الحكومية، وأحلت محلها الضمان الذي يتعهد فيه الضامن بأن يدفع مبلغًا معينًا لخزينة الدولة سنويًّا مقابل السماح له بجباية ما يمكن تحصيله من الولاية التي يضمنها(الدوري، ١٩٤٥م، ص١٩١)، وقد تلاعب جباة الضامنين بمقادير الضريبة، واعتمدوا على القسوة والعنف والأساليب الوحشية في تحصيلها كالسجن، والجَلد كما فعل ابن أبي السلاسل في منطقة بادوريا لإخراج ما على أهلها من البقايا(مسكويه، د.ت، ج٥ ص١٩)، وقد تعددت الأساليب القاسية فكان منها القيود الحديدية الثقيلة في الأرجل، والتعليق من يد واحدة، وغرز أطراف القصب في الأظافر، أو الضرب على رؤوسهم بالدبابيس، أو وضع طاسات الجمر على البطون(آدم متز، ١٩٩٥، ج٢ ص٢٥١، ٢٥٢).

نستخلص مما سبق أن الخلافة العباسية تعرضت لكثير من الصراعات والثورات واتساع نظام الإقطاع، إلى جانب سيطرة حكام الولايات على أطراف الدولة، كل هذا أفقد الخلافة سيطرتها على كافة الأقاليم ماعدا عاصمة الخلافة، فأدى إلى عدم تمكن الخلافة من متابعة الضرائب المفروضة، فثقلت الضرائب على الفلاحين، ولجأوا إلى التعسف فى جبايتها، فهرب كثير من الفلاحين وتركوا أراضيهم، فخربت منشآت الري والطرق والأقنية والجسور، فتسبب ذلك فى كساد الإنتاج الزراعي.

الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع وضعية الأرض خلال عصر نفوذ الأتراك ٢٣٢-٣٣٤هـ/٨٧٤-٩٤٦م تبين لنا:

أن الدولة العباسية قد انتقلت إلى مرحلة جديدة من تاريخها تحمل في طياتها تغيرا في السياسة تجاه أوضاع الأراضي في العراق، ففى عصر نفوذ الأتراك ترسخت فكرة ملكية الدولة للضياع وتطورت أصناف الأراضي وملكيتها، حيث عمت الفوضى والاضطرابات والفتن، وأصبحت سياسة الدولة العليا رهنًا بمشيئة المتحكمين فى شئون الخلفاء من كبار القادة الأتراك والوزراء، وانحصرت واجبات الخلافة فى جباية الضرائب، مما زاد من حدة الصراعات، فتدهورت الأحوال الاقتصادية وشهدت العراق تدميرًا وتخريبًا للمنشآت.

فضلًا عن الظلم والتعسف الذي تعرض له الفلاحون جراء طرق الجباية، وثقل المغارم، مما اضطرهم فى كثير من الأحيان إلى ترك أراضيهم والهجرة الى المدن لإحتراف المهن الأخرى فأدى ذلك كله إلى تدهور أحوال البلاد وسوء أحوال الرعية.

أولًا: المصادر العربية:

١. أبو الفدا، عماد الدين، د.ت، المختصر فى أخبار البشر، بيروت- لبنان، دار المعرفة للطباعة والنشر.
٢. أبو يوسف، يعقوب، د.ت، كتاب الخراج، بيروت- لبنان، دار المعرفة للطباعة والنشر.
٣. ابن الأثير، على، ١٩٨٧م، الكامل فى التاريخ، ١٩٨٧م، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر.
٤. التنوخى، على، ١٩٧١م، نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، ط١، بيروت- لبنان، دار صادر للطباعة والنشر.
٥. ابن الجوزى، عبد الرحمن، ١٩٩٢م، المنتظم فى تاريخ الملوك والأمم، ط١، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر.
٦. ابن حوقل، أبى القاسم، ١٩٩٢م، صورة الأرض، بيروت- لبنان، دار الحياة للطباعة والنشر.
٧. ابن خلكان، شمس الدين أحمد، ١٩٧٨م، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، بيروت- لبنان، دار صادر للطباعة والنشر.
٨. الخوارزمى، محمد، ١٩٨٩م، مفاتيح العلوم، ط٢، بيروت- لبنان، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر.
٩. ابن دحيه الكلبى، عمر، ١٩٤٦م، النبراس فى تاريخ خلفاء بنى العباس، بيروت- لبنان، مطبعه المعارف للطباعة والنشر.
١٠. الذهبى، محمد، ١٩٩٦م، سير أعلام النبلاء، ط١١، بيروت- لبنان، مؤسسة رسالة للطباعة والنشر.
١١. ابن رجب الحنبلى، عبد الرحمن، ١٩٨٥م، الأستخراج لأحكام الخراج، ط١، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر.
١٢. السيوطى، جلال الدين، ٢٠٠٣م، تاريخ الخلفاء، ط١، بيروت- لبنان، دار بن حزم للطباعة والنشر.
١٣. الصابئ، أبو الحسن الهلال، ١٩٠٤، تحفة الأمراء فى تاريخ الوزراء، بيروت- لبنان، مكتبة الأعيان للطباعة والنشر.
١٤. الصولي، محمد،١٩٣٣م، أخبار الراضي بالله والمتقي بالله، القاهرة- مصر، مطبعة الصاوى للطباعة والنشر.
١٥. ابن طباطبا، محمد، د.ت، الفخرى فى الأداب السلطانية والدولة الأسلامية، بيروت- لبنان، دار بيروت للطباعة والنشر.
١٦. الطبرى، محمد، ١٩٦٢م، تاريخه أو تاريخ الرسل والملوك، ط٢، القاهرة- مصر، دار المعارف للطباعة والنشر.
١٧. قدامة بن جعفر، أبو الفرج، ١٩٨١م، الخراج وصناعة الكتابة، بغداد- العراق، دار الحرية للطباعة والنشر.
١٨. القرطبى، عريب، د.ت، صلة تاريخ الطبرى، بيروت- لبنان، دار سويدان للطباعة والنشر.
١٩. ابن كثير، إسماعيل، د.ت، البداية والنهاية، القاهرة- مصر، دار هجر للطباعة والنشر.

٢٠. المسعودى، على، ٢٠٠٥م، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ط١، بيروت- لبنان، المكتبة العصرية للطباعة للنشر.
٢١. مسكوية، أحمد، د.ت، تجارب الأمم وتعاقب الهمم، بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر.
٢٢. ابن منظور، محمد، ١٨٨٢م، لسان العرب، القاهرة- مصر، دار المعارف للطباعة والنشر.
٢٣. الهمذانى، محمد، د.ت، تكملة تاريخ الطبرى، بيروت- لبنان، دار سويدان للطباعة والنشر.
٢٤. ياقوت الحموى، شهاب الدين، ١٩٩٢م، معجم الأدباء، ط١، بيروت- لبنان، دار الغرب الإسلامى للطباعة والنشر.
٢٥. اليعقوبى، أحمد، ١٩٨٠م، تاريخ اليعقوبى، بيروت- لبنان، دار بيروت للطباعة والنشر.

ثانياً: المراجع العربية:

٢٦. حافظ، صفاء، ١٩٨٦م، نظم الحكم فى الدولة العباسية من اوائل القرن الثالث الهجرى إلى دخول بنى بويه بغداد، القاهرة- مصر، دار الثقافة للطباعة والنشر.
٢٧. حسن، فتحى، ١٩٨٥م، الدواوين المالية فى بغداد حتى أخر العصر العباسى الأول، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، مصر.
٢٨. الخضرى، محمد، د.ت، الدولة العباسية، بيروت- لبنان، دار الفكر العربى للطباعة والنشر.
٢٩. خليفة، حسن،١٩١٣م، الدولة العباسية قيامها وسقوطها، ط١، القاهرة- مصر، المطبعة الحديثة للطباعة والنشر.
٣٠. الدوري، عبد العزيز، ١٩٤٥م، دراسات في العصور العباسية المتأخرة، بغداد- العراق، مطبعة السريان للطباعة والنشر.
٣١. الدورى، عبد العزيز، ١٩٧٤م، تاريخ العراق الاقتصادى فى القرن الرابع الهجرى، ط٢، بيروت- لبنان، دار المشرق للطباعة والنشر.
٣٢. الدوري، عبد العزيز، ١٩٨٨م، نشأة الإقطاع فى المجتمعات الإسلامية، دار الإجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر، العدد١، ٢٦٧-٢٤٣.
٣٣. ذنون، عبد الواحد، ٢٠٠٥م، دراسات فى تاريخ وحضارة المشرق الإسلامى، بيروت- لبنان، دار المدى الإسلامى.
٣٤. الزبيدى، محمد، ١٩٦٨م، التنظيمات السياسية والادارية والاقتصادية فى العصر البويهى، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة ، مصر.
٣٥. الزهراني، ضيف الله يحيى، ١٩٩٤م، الوزير العباسي علي بن عيسى بن داود بن الجراح ٢٤٥-٣٣٤ه/٨٥٩-٩٤٥م، ط١، المملكة العربية السعودية، مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي.
٣٦. السامرائى، حسام، ١٩٧١م، المؤسسات الإدارية فى الدولة العباسية خلال الفترة ٢٤٧-٣٣٤ه/٨٦١-٩٤٥م، دمشق- سوريا، مكتبة دار الفتح للطباعة والنشر.

٣٧. السامرائى، حسام، ١٩٨٩م، تطور نظام الملكية فى العصور العباسية، المجمع الملكى لبحوث الحضارة الإسلامية، عمان- الأردن، دار المكتبات والوثائق والبحوث الوطنية.

٣٨. سرور، محمد، د.ت، تاريخ الحضارة الإسلامية في الشرق من عهد نفوذ الأتراك إلى منتصف القرن الخامس الهجرى، القاهرة، دار الفكر العربى للطباعة والنشر.

٣٩. الشحات، عبد المنعم، ٢٠٠٠م، الأزمات الإقتصادية فى إقليم العراق فى الفترة من ٢٣٢-٤٤٧هـ/٨٤٦-١٠٥٥م، رسالة دكتوراة، جامعة طنطا، مصر.

٤٠. عبد الحليم، أحمد، ١٩٨٦، تطور أنظمة استثمار الأرض الزراعية فى العصر العباسى ١٣٢-٤٤٧هـ/٧٥٠-١٠٥٥م، ط١، بيروت- لبنان، دار الطليعة للطباعة والنشر.

٤١. عبد الرؤوف، عصام الدين، ٢٠٠١م، تاريخ الفكر الإسلامى، القاهرة- مصر، دار الفكر العربى.

٤٢. عبده، حورية، ١٩٨١م، الخلافة العباسية ومظاهر الحضارة في بغداد، القاهرة- مصر، دار النهضة المصرية.

٤٣. عليان، محمد، ١٩٧٠، قرامطة العراق في القرنين الثالث والرابع الهجري، القاهرة- مصر، الهيئة العامة للكتاب للطباعة والنشر.

٤٤. متز، آدم، ١٩٩٥م، الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى، ط٥، ترجمة عبد الهادى أبو ريدة، بيروت- لبنان، دار الكتاب الغربى للطباعة والنشر.

٤٥. محمد، بدوى، ١٩٧٣م، تاريخ العراق في العصر العباسي الأخير، بغداد- العراق، مطبعة الإرشاد للطباعة والنشر.

٤٦. محمود، حسن، د.ت، العالم الإسلامى فى العصر العباسى، ط٥، القاهرة- مصر، دار النشر العربى للطباعة والنشر.

The status of the land during the era of the influence of the Turks 232-334HD/874-946AD

Gehad Gamal Mahmoud Ali
Demonstrator, Department of History, Women's College
Ain Shams University
GehadGamal.Ali@women.asu.edu.eg

Prof. Amal Mohamed Hassan
Professor of Islamic History
Chief of Department of History
Facaulty of Women
Ain- Shams University

Prof.Safi Ali Mohamed
Professor of Islamic History
Chief of Department of History
Facaulty of Women
Ain- Shams Univers-

Abstract:

In the second Abbasid era, the country of Iraq, "the era of the influence of the Turks" 232-334 AH / 747-954 CE, was subjected to many strife and internal wars due to the control of the Turkish leaders on the territories that were under their hands, In addition to provoking sedition and internal wars, this has had an impact on the decrease in state income, And the aggravation of the economic crises experienced by the country, All of these things led to the state resorting to feudalism to satisfy powerful military leaders And those with strong influence, And soon they evaded paying taxes imposed on the land, so they depriving the state of a tax resource whose money was destined for land reform, and this led to the failure of the caliphate to control most of the state's provinces except the capital of the caliphate, and this caused the depression of agricultural production.

Key words: The Lands of the caliphate - feudalism – endowments lands - private Equit - confiscations - taxes.